RESEARCH | Egyptian Journal of Agricultural Research | Agricultural Economics

Socioeconomic Effects of Some Agricultural and Rural Micro-Enterprises Funded by the Local Development Fund

Doaa Mamdouh M. M. Soliman and *Yehia Abd El-Rahman Yehia*

Address:

Department of Finance and Agricultural Cooperation Research, Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Center, Egypt

*Corresponding author: ***Doaa Mamdouh M. M. Soliman***, Doa_mamdouh@yahoo.com, ***Yehia Abd El-Rahman Yehia***, Dr.yahiaazzam@yahoo.com

Received: 09-11-2021; **Accepted**: 02-12-2021; **Published:** 14-12-2021 doi, 10.21608/ejar.2021.105157.1168

ABSTRACT

Microfinance should be considered and planned as a major means of economic development at the national level and as a means of reducing poverty, bringing about real development, and raising the standard of living of the rural population, which is the main hypothesis that pointed to the need to monitor what is happening in the microfinance sector, in particular the role of the Local Development Fund, since it is mainly located within the countryside through local units in the provinces. This leads us to a question: What is the real impact of the microfinance services provided by the Local Development Fund in alleviating poverty and economic opportunities for clients? This paper aims to identify the role of micro-enterprises in alleviating rural poverty and to study the economic and social impacts of micro-enterprises on borrowers. The results show that the total volume of microfinance lending is 29.5 million L.E for 8,471 projects in 2009/10, but real prices show that there is a significant decline in the value of financing directed against current prices. The real funding volume was 9.7 million L.E in 2020/21. It turns out that there are moral differences between the sample members of the borrowers who own. It was found that there were significant differences between the sample members of micro- enterprises and non-borrower sample members of economic variables, with the calculated value of (T) estimated at 10.9, 8, 4.6, 5.8, and 1.8 per monthly income, savings, asset ownership, increased employment opportunities, and development of productive behavior respectively. This compares with the T-rated values where the T values calculated were greater than their scheduling counterparts, and those differences are in favor of borrowers from local development fund clients. About 69% of the sample of micro-entrepreneurs explained that there has been an improvement in their standard of living, as evidenced by the improved level of the food they receive and their interest in educating children and following up on the state's health care initiatives to maintain their health. The research recommends reviewing the distribution of funding to the provinces to target the poorest provinces, in addition to not repeating the same projects in the same places and diversifying activities, focusing on agricultural, rural, and environmental productive activities and moving away from consumer, and service activities that are not fully sustainable and do not increase real employment opportunities. Increasing the value of the loan where it is contrary to the value of microfinance described by the definition of the micro-project with the micro-financing strategy prepared by the state, and the financing rules announced by the Financial Supervisory Authority and funding provided by other official bodies in the country such as the SME Development Authority and micro, which contributes to the movement of customers from projects that meet their basic need to the level of effective micro-projects, and thus the final impact of microfinance becomes useful, which It allows borrowers to break out of poverty and contribute significantly to sustainable economic and social development.

Key words: Local Development Fund, Micro-Enterprises, Poverty, Independent Samples T Tes

مقدمة

نشأ التمويل متناهى الصغر نتيجة الحاجة لأسلوب تنمية اقتصادية يهدف الى توفير دعم لمحدودى الدخل الذين يقومون بتشغيل مشروعات صغيرة لتوليد الدخل ، وذلك عن طريق التغلب على أهم المعوقات الرئيسية التى يواجهها الفقراء فى كافة أنحاء العالم وهى قلة إتاحة فرصة الحصول على قروض او خدمات بنكية أخرى تقدم من خلال نظم مصرفية رسمية ، وذلك فى ظل الافتراض السائد ان الفقير يعانى من نقص الضمانات وضعف القدرة على السداد . إلا ان التجارب الدولية أثبتت قدرة الفقراء على التعامل البنكى والاستثمار فى المشروعات متناهية الصغر مما أدى الى الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية . مع إدراك ان شرط وصول التمويل متناهى الصغر الى مستوى مستدام يتطلب ان تنظر الحكومات والجهات المانحة الى تنميته باعتباره جزء لا يتجزأ من النظام المالى الرسمى للدولة . وعلى الرغم من حقيقة ان مصر تعد صاحبة ثانى أعلى رقم لعدد المقترضين النشطاء فى التمويل متناهى الصغر وربما تكون صاحبة اكبر محفظة قروض متناهية الصغر فى المنطقة العربية فان معدل الوصول والانتشار فى السوق لا يزال يعتبر منخفضا جدا . ويشير تقرير التنافسية العالمى الأخير الى أن مصر تأتى فى المرتبة 41 عام 2019 فى مؤشر إتاحة التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مقارنة بنحو 89 عام 2018 ، مما يشير للاهتمام الذى توليه مصر فى دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومؤخرا متناهية الصغر نظرا للدور الكبير الذى تمثله تلك المشروعات فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويعمل حالياً فى مجال التمويل متناهى الصغر فى مصر 9 بنوك و 948 جمعية ومؤسسة أهلية[1] ، وأربعة أنواع من مؤسسات التمويل متناهي الصغر غير المصرفية تقع تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية . ويقدر اجمالى عدد المقترضين بنحو 3.2 مليون فرد ، باجمالى تمويل 19.3 مليار جنيه عام 2020 ، وقد قامت جهات التمويل بزيادة تواجدها وانتشارها الجغرافى من خلال 2840 منفذ تمويل متناهى الصغر على مستوى الجمهورية واستحوذت محافظات الصعيد على نحو 54% من اجمالى تلك المنافذ بعدد 1299 منفذ [2] ، هذا بالإضافة الى صندوق التنمية المحلية .

(1) الاتحاد المصرى لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، 2021 ، http://www.emff-eg.com

(2) هيئة الرقابة المالية ، التقرير السنوى ، 2021

مشكلة البحث:

وفقا للتقديرات الرسمية لعام 2021/2020 فان نحو 29.7% من المصريين تحت خط الفقر[1] اى يعيشون بأقل من1.8 دولار يوميا وهى نسبة تمثل نحو 30.3 مليون فرد تقريبا ، بالإضافة الى 4.6 مليون فرد تحت خط الفقر المدقع . وعلى الرغم من التحسن الذى تشهده مصر بالنسبة لبعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المحددة فلا تزال الحاجة ماسة لمزيد من الجهود فى العديد من القطاعات للحد من الفقر ورفع مستوى معيشة الفرد. ومن ثم يمكن النظر الى تنمية قطاع التمويل متناهى الصغر باعتباره أداة لمكافحة الفقر خاصة فى مصر التى تلعب المشروعات متناهية الصغر بها دورا ملموسا فى الحياة الاقتصادية ، حيث بلغ اجمالى عدد المشتغلين فى المشروعات متناهية الصغر نحو 7.7 مليون شخص وقدر عدد المشروعات متناهية الصغر بنحو 3.4 مليون مشروع متناهى الصغر [2]. إلا ان التقديرات الرسمية تشير الى أن عدد المشروعات متناهية الصغر فى القطاع الزراعى قدر بنحو 101.2 الف مشروع تمثل نحو 3% من اجمالى المشروعات متناهية الصغر مقارنة بنحو 31.6 الف مشروع صغير فى ذات القطاع ، تتيح نحو 274 الف فرصة عمل[3]. وبلغ اجمالى التمويل الفعلى المنصرف للمشروعات متناهية الصغر من جهاز تنمية المشروعات نحو 1.43 مليار جنيه ، بعدد مشروعات قدر بنحو 67.6 الف قرض ، عدد فرص العمل 124.3 الف فرصة عمل . مثل حجم التمويل الموجه لقطاع الإنتاج الحيوانى نحو7% من اجمالى التمويل عام 2021[4]. ومن ثم ينبغي النظر الى التمويل متناهى الصغر والتخطيط له كوسيلة رئيسية للتنمية الاقتصادية على المستوى القومى وكوسيلة للحد من الفقر وإحداث التنمية الحقيقية ورفع مستوى معيشة السكان الريفيين وهذه هى الفرضية الرئيسية التى أشارت الى الحاجة الى رصد ما يحدث فى قطاع التمويل متناهى الصغر وبوجه خاص دور صندوق التنمية المحلية نظرا لوجوده بشكل رئيسى داخل الريف من خلال الوحدات المحلية بالمحافظات. مما يدفعنا للتساؤل :
ماهو الأثر الحقيقى لخدمات التمويل متناهى الصغر المقدمة من صندوق التنمية المحلية فى التخفيف من حدة الفقر والفرص الاقتصادية للعملاء ؟
هل تمكنت المشروعات متناهية الصغر الممولة من قبل صندوق التنمية المحلية من الوصول الى تحقيق أهدافه المحددة من حيث تغيير الحالة المعيشية لعملائه المستهدفين أم لا ؟

هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على

- إستراتيجية صندوق التنمية المحلية بشأن تمويل المشروعات متناهية الصغر
- حجم التمويل الموجه للمشروعات متناهية الصغر والتوزيع الجغرافى للمشروعات على مستوى الجمهورية
- التوزيع الجغرافى للأنشطة الممولة من الصندوق على مستوى الجمهورية
- دور المشروعات متناهية الصغر فى التخفيف من حدة الفقر فى الريف
- دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات متناهية الصغر على المقترضين
- دراسة أهم الأسباب من وجهة نظر المقترضين وغير المقترضين والتى تحول دون استفادتهم من التمويل المتاح والتعرف على المعوقات التى تواجه المشروعات متناهية الصغر
- الوقوف على مدى وجود طلب على الائتمان او احتياجات تمويلية لم يتم تلبيتها للأفراد أو للمشروعات متناهية الصغر أو لمناطق او أنشطة معينة .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمد البحث على الأسلوب التحليلي من الناحيتين الوصفية والكمية حيث أمكن استخدام بعضها فى العرض والتوصيف والبعض الأخر فى التحليل والتقدير للبيانات الثانوية ، كما تم الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية مثل المتوسطات، والنسب ،بالإضافة لاختبار (T) لعينتين مستقلتين لاختبار وجود فروق معنوية بين مفردات عينة البحث ، بالإضافة الى البيانات الأولية والتى تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية والتى تضمنت نمطين من الاستبيان الأول خاص بالمقترضين من عملاء صندوق التنمية المحلية والأخر لغير المقترضين وذلك فى الوحدات المحلية بمراكز محافظتى الدقهلية والمنيا . وقد اعتمد البحث على البيانات الحكومية المنشورة وغير المنشورة حيث استمدت البيانات الثانوية الأساسية من موقع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، وصندوق التنمية المحلية .

المناقشة والنتائج

مفهوم المشروعات متناهية الصغر

يعرف المجلس الاستشارى لمساعدة الفقراء (CGAP) التمويل الأصغر بأنه حزمة من الخدمات والمنتجات المالية المقدمة لمحدودى الدخل والفقراء بما فيما ذلك الإقراض والادخار و التأمين وتحويل الأموال[5] .
وعرف Bondevik المشروعات متناهية الصغر بأنها عملية تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء، تتراوح مابين قروض ومدخرات وتأمينات، يتعدد فيها الفاعلون من هيئات مانحة وبنوك تجارية إلي منظمات غير حكومية متخصصة ومتعددة الأهداف. وقد يتواجد هذا التمثيل الشبكى على المستوى الدولى كما قد يتواجد على المستوى المحلى [6]. كما عرف بأنه كل أنواع القروض المقدمة لمحدودى الدخل والفقراء والمنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر . وبالرغم من وجود التمويل متناهى الصغر منذ منتصف القرن الماضى ممثلا فى بنك التنمية والائتمان الزراعى إلا

(1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مؤشرات الفقر " بحث الدخل و الإنفاق و الاستهلاك" 2020/2019 ، ديسمبر 2020.
(2) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نتائج التعداد الاقتصادى الخامس لاجمالى الجمهورية وفقا للنشاط الاقتصادى والمحافظات ، 2018/2017
(3) نتائج التعداد الاقتصادى الخامس لاجمالى الجمهورية وفقا للنشاط الاقتصادى والمحافظات ،مرجع سابق .
(4) هيئة الرقابة المالية ، التقرير السنوى ، مرجع سابق

(5) Consultative Group to Assist the Poor, https://www.cgap.org/
(6) Bondevik, Per N. 2008 "Microfinance: A Selective Introduction with Special Focus on HIV/AIDS", Norwegian Church Aid, Occasional Papers Number 5/03,http://english.nca.no/article/view/1683

انه لم يتوافر مفهوم محدد له من حيث حجم القرض أو شروطه إلا بصدور القانون 141 لسنة 2004 بتنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر حيث عرف المنشآت متناهية الصغر بأنها : المنشآت التى يقل رأس مالها المدفوع عن 50 الف جنيه بصرف النظر عن حجم العمالة بها [1] . وتقوم مؤسسات الإقراض متناهى الصغر فى مصر بإقراض المنشآت متناهية الصغر والفقراء النشطين اقتصاديا الذين يديرون مشروعات متناهية الصغر فى القطاع غير الرسمى[2]

مؤخرا ظهر فى مصر مفهوم حديث للتمويل متناهى الصغر حيث : يقصد بالتمويل متناهى الصغر كل تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية او تجارية فى المجالات وبالقيمة التى يحددها مجلس إدارة الهيئة بما لا يجاوز مائة الف جنيه ، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء وبناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة وفقا للظروف الاقتصادية ومتطلبات السوق زيادة الحد الأقصى بما لا يتجاوز 5% سنويا[3].

ويعتبر التمويل متناهى الصغر وسيلة رئيسية من وسائل تشجيع مساهمة الفئات محدودة الدخل فى النشاط الاقتصادى فالوصول الى وسائل تمويلية مختلفة للأفراد وأصحاب المنشآت متناهية الصغر يسهم فى الحد من البطالة والمساهمة فى تحسين دخول الأسر الأكثر فقرا ، ويحقق اثر ايجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل فى الاقتصاد القومى .

التطور التاريخى للإقراض متناهى الصغر فى مصر

عرفت مصر التمويل متناهى الصغر منذ بداية القرن الماضى حينما بدأت بإنشاء بنك التسليف الزراعى ثم البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ،ومشروع الأسر المنتجة فى عام 1967 ، وقد كانت مساهمة القطاع المالى التجارى محدودة فى هذا النشاط الى أن بدأت برامج التمويل متناهى الصغر فى مصر فى عام 1988 من خلال البنك الوطنى للتنمية وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية وبدعم مالى وفنى من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية [4]. وذلك بهدف إتاحة الإقراض متناهى الصغر للفئات غير القادرة على الحصول على تمويل بنكى من المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من الفقراء ومنذ ذلك الحين توالى ظهور مؤسسات التمويل متناهى الصغر التى تدعم هذا القطاع ماليا وفنيا من عدد من الجهات المانحة [5] . وقد أسهمت الوكالة الأمريكية فى توسيع نطاق التمويل متناهى الصغر فى مصر بشكل كبير ووضعت لذلك الآليات والمنهجية بهدف الارتقاء بالأعمال فى مواجهة نموذج الحد من الفقر الأسبق ، حيث ركزت على المشروعات الصغيرة بالحضر اى الفقراء النشطين اقتصاديا بدلا من الأنشطة الريفية المنزلية[6] .

وفى عام 1991 تأسس الصندوق الاجتماعى للتنمية وهو هيئة شبه حكومية استهدفت تخفيف الآثار السلبية لسياسات التكيف الهيكلى . وقد أسهم الصندوق الاجتماعى لسنوات فى التخفيف من حدة الفقر والبطالة ، وفى عام 2017 تحول الصندوق الى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ويخضع لإشراف وزارة التجارة والصناعة ، كما تم دمج مجلس التدريب الصناعى المنشأ عام2006 ، ومركز تحديث الصناعة المنشأ عام 2000 إضافة الى مجلس مراكز التكنولوجيا والابتكار المنشأ عام 2010 وضمهم جميعا تحت مظلة جهاز تنمية المشروعات حيث أصبح الجهاز هو الجهة المعنية بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ويهدف الى توحيد وتنسيق كافة جهود الجهات المعنية و وضع برنامج وطنى لتطوير المشروعات وتشجيعها .

وفى عام 2020 صدر قانون 152 لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والذى تضمن العديد من المزايا والحوافز التشجيعية النقدية والفنية . ومن ثم أطلق الجهاز العديد من المبادرات لتنمية المشروعات متناهية الصغر حيث بلغ اجمالى التمويل المقدم للمشروعات متناهية الصغر 1.9 مليار جنيه ، وفرت نحو 182 الف فرصة عمل من خلال 120 الف مشروع عام 2020 . ودعما لقطاع التمويل متناهى الصغر قامت هيئة الرقابة المالية و وفقا لقانون 141 لسنة 2014 والخاص بالتمويل متناهى الصغر بإصدار قرار بإنشاء الاتحاد المصرى للتمويل متناهى الصغر عام 2015 ، حيث يهدف الاتحاد الى توصيل خدمة التمويل متناهى الصغر لكافة المواطنين فى جميع القرى المصرية بهدف المساهمة فى مكافحة الفقر والإدماج المالى للفقراء ويستهدف الاتحاد حوالى 10 مليون مواطن وفقا للتقديرات الرسمية الخاصة بمعدلات الفقر وذلك من خلال تحفيز البنوك والمؤسسات الخاصة على المشاركة فى التمويل متناهى الصغر . وقد ضم جهاز المشروعات والاتحاد المصرى للتمويل متناهى الصغر تحت مظلتهما العديد من المؤسسات والجمعيات الأهلية والبنوك التجارية التى تعمل على توفير خدمة التمويل متناهى الصغر .

صندوق التنمية المحلية

انشىء صندوق التنمية المحلية فى إطار جهاز بناء وتنمية القرية بالقرار الجمهورى رقم 310 لسنة 1978 وبدا فى ممارسة نشاطه الفعلى فى عام 1979. وقد استهدفت سياسة الصندوق تعزيز التنمية الاقتصادية فى المحليات والقرى من خلال زيادة المقدرة الائتمانية للوحدات المحلية القروية بمنحها قروض ميسرة لتنفيذ عدد من المشروعات الإنتاجية الإرشادية النموذجية ذات العائد والتى من شأنها دعم حساب الخدمات والتنمية المحلية مما ينعكس على أوجه الحياة فى القرية . وفى عام 1990 صدر القرار رقم 112 والذى أدى الى بيع كافة الوحدات الاقتصادية المملوكة للمحليات ومن بينها المشروعات الممولة من الصندوق . مما دفع الصندوق الى تطوير إستراتيجية عمله ليصبح أداة فاعلة فى الحد من البطالة وتحسين دخل الأسر الريفية وغيرهم من الفئات الأكثر احتياجا عن طريق توفير التمويل متناهى الصغر للراغبين منهم .

أهداف الصندوق

1. أهداف إستراتيجية :

- دعم اقتصاديات القرية المصرية وتحويلها من قرية مستهلكة الى قرية منتجة
- المساهمة فى تحقيق البعد الاجتماعى من خلال تخفيف البطالة فى الريف وخاصة بين الشباب والمرأة المعيلة من خلال من تخلقه هذه المشروعات من فرص عمل ، بالإضافة لتنمية المهارات البشرية من خلال التدريب

(1) موقع هيئة الرقابة المالية ، تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

(2) هيئة الرقابة المالية ، تقرير عن صناعة التمويل الأصغر فى مصر ، 2010

(3) قانون تنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر فى مصر ، مادة 2 ، قانون 141 لسنة 2014

(4) EMF. The Legal and Regulatory Environment for Microfinance in Egypt: Diagnostic Study with Focus on NGO Transformation Issues. 2009

(5) EMF and USAID, Microfinance Programs Map ,2008

(6) Ghada Barsoum, Who gets Credit? The Gendered Division of Microfinance Programs in Egypt, Canadian Journal of Development Studies, 2006

- المساهمة فى تحقيق التنمية الإقليمية من خلال إعطاء الأولوية لتمويل المشروعات بالصعيد والمحافظات الصحراوية والحدودية ، و تشجيع الصناعات التكاملية بالريف ، وتقديم التسهيلات الائتمانية للجمعيات الأهلية والتعاونية ، والاهتمام بالمشروعات التى تراعى البعد البيئى
- رفع مستوى معيشة أبناء المجتمعات المحلية القروية

2. أهداف محددة :

- التوسع فى إقامة المشروعات الإنتاجية و الخدمية المولدة للدخل
- تنويع مصادر الدخل المحلى مع التركيز على التصنيع الريفى والارتقاء بالتقنيات الإنتاجية والخدمية
- زيادة فرص العمل وتحقيق الاستدامة
- زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين وإعادة توزيع الدخول فيما بينهم من خلال : تحفيز الأفراد والمنظمات الأهلية على تجميع مدخراتهم والاستثمار بها بجانب ما يقدمه لهم الصندوق من قروض إنتاجية ، تأكيد مفهوم المشاركة من خلال تحمل المقترضين لجزء من تكلفة المشروعات الممولة وذلك فى المشروعات التى تتجاوز قيمة الإقراض بها 3 ألاف جنيه للمشروع الواحد عدا مشروعات الإنتاج الحيوانى والداجنى ومستلزمات التشغيل .

السياسة الائتمانية للصندوق

أولا : مجالات الإقراض

1. المشروعات الإنتاجية مثل :الإنتاج الزراعى والحيوانى والداجنى ، تربية دود القز ، التصنيع الزراعى ، الصناعات البيئية ، الصناعات الحرفية ، الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر التى تعتمد على التكنولوجيا البسيطة والمغذية لصناعات أخرى .
2. المشروعات التسويقية مثل : أنشطة التجميع والفرز والتجهيز والتعبئة و التخزين والنقل والتوزيع ، بالإضافة الى إنشاء منافذ البيع والتوزيع بالقرى والمراكز والمدن
3. مجال المشروعات الخدمية ذات العائد المالى مثل : جمع المخلفات وتدويرها ، الأسواق العامة ،الميكنة الزراعية ، الإصلاح والصيانة ، نقل الأفراد و البضائع ، محطات خدمة السيارات ، خدمات الرى ، العيادات البيطرية والطبية
4. مشروعات صغار المستثمرين ممن لديهم مشاريع قائمة او الراغبين فى إقامة مشاريع جديدة فى النشاط الخدمى مثل : الورش الحرفية المتنوعة ، المحال التجارية المختلفة كمحال البقالة والحدايد ومواد البناء ، تطوير المخابز ، المطاعم والكافيتريات ومحال العصائر ، مصانع الطوب الطفلى و المناديل و البلاط ، بالإضافة لأنشطة أخرى متنوعة كاستديوهات التصوير ، محال زجاج السيارات والإطارات و المطاحن و الفراكات ومعامل التحاليل ، والجرارات وماكينات الرى ، أجهزة الكمبيوتر.

ثانيا : المقترضون

- الأفراد الطبيعيون فى عمر 21-55 عاما وخاصة الشباب و المرأة
- المرأة المعيلة من عمر 21-60 عاما ، يخصص الصندوق سنويا 30% من حجم الإقراض لمشروعات المرأة مع إعطاء الأولوية للمرأة المعيلة
- شركات الأفراد البسيطة الذين يعملون او يستفيدون من المشروع الممول
- الجمعيات التعاونية الإنتاجية المشهرة قانونا
- الجمعيات الأهلية المشهرة والتى تمتلك أصولا تغطى قيمة القرض المطلوب

ثالثاً : حجم القرض

يتراوح اجمالى القرض الممنوح بين 3000 ج و 20 الف جنيه للفرد على إلا تتضمن قيمة القرض شراء أراضى او إقامة مبانى وإنما تمويل المعدات وتكاليف تشغيل دورة إنتاجية كاملة . أما الورش الحرفية والتى تمول خصما على قرض وزارة المالية فتصل قيمة القرض 50 الف جنيه للفرد . ونظرا لانحياز الصندوق للفئات الأكثر احتياجا فانه يمكن تصنيف فئات الاقراض كما يلي :

- قروض لا تتجاوز 5000 جنيه يغطى الصندوق اجمالى الاستثمارات المطلوبة
- من 5-20 الف جنيه يشترط الصندوق تمويل 80% من الاستثمار المطلوب والباقى تمويل ذاتى
- القروض الحرفية من 20-50 الف يشترط الصندوق تمويل 80% من الاستثمار المطلوب والباقى تمويل ذاتى

رابعا: اجل القرض

تنقسم القروض وفقا لأجالها الى :

- قروض قصيرة : تسدد خلال عامين بعد فترة السماح
- قروض متوسطة : تسدد خلال 4 اعوام بعد فترة السماح

وبوجه عام تتراوح فترة سداد القرض ما بين عامين و خمس اعوام متضمنة فترة السماح والتى تعادل دورة إنتاج كاملة او تشغيل كامل للمشروع

خامسا: تكلفة الاقتراض ومواعيد السداد

تتمثل تكلفة الاقتراض فى المصروفات الإدارية وتقدر بنحو 6% ، ومن تخلص من الأمية بتكلفة 4% ، كما يحصل قدامى المقترضين منتظمى السداد على قروض بتكلفة 4% ، حيث يتم سداد القرض على أقساط تتناسب مع موعد حصول المشروع على عوائده وبما لا يعوق إتمام دورة الإنتاج .

الوضع الراهن لاجمالى الإقراض الموجه من صندوق التنمية المحلية للمشروعات متناهية الصغر

يوضح الشكل رقم (1) تطور اجمالى الإقراض الموجه لتمويل المشروعات متناهية الصغر من صندوق التنمية المحلية وذلك بالأسعار الجارية والحقيقية وذلك خلال الفترة (2009/2010-2020/2021) حيث يتبين أن اجمالى حجم الإقراض الموجه للتمويل المتناهى الصغر حوالى 29.5 مليون جنيه لعدد مشروعات بلغ نحو 8471 مشروع عام 2009/2010 تراجع الى نحو 8.7 مليون جنيه بعدد

مشروعات بلغ نحو 1875 مشروع عام 2018/2017 ثم تزايد حجم التمويل فى نهاية الفترة الى نحو 31 مليون جنيه بعدد مشروعات3239 مشروع .

إلا أن دراسة حجم الإقراض للمشروعات متناهية الصغر بالأسعار الحقيقية يوضح أن هناك تراجع كبير فى قيمة التمويل الموجه مقارنة بالأسعار الجارية حيث بلغ حجم التمويل الحقيقى 9.7 مليون جنيه عام 2021/2020 .

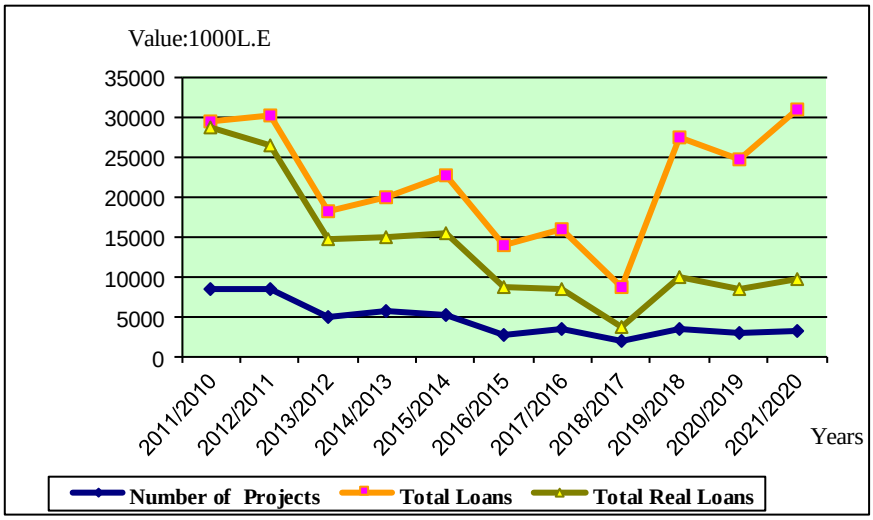

الأهمية النسبية لاجمالى التمويل المقدم للأنشطة المختلفة للمشروعات متناهية الصغر

يوضح الجدول رقم (1) أنواع الانشطة التى يقوم صندوق التنمية المحلية بتمويلها وهى تتنوع بين أنشطة زراعية وخدمية و بيئية وتجارية وصناعية .

Table 1: The Relative Importance of The Total Microfinance Financed by Local Development Fund for Various Activities over The Period (2016/17-2020/21)

Value : 1000 L.E.

Micro-Enterprises	2016/17		2017/18		2018/19		2019/20		2020/21		Average		% of Total Fund
	N	T. F.	N	T. F.	N	T. F.	N	T. F.	N	T. F.	N	Total Fund	
Animal Production	2482	12723	850	5231	1883	19131	1954	20694	2300	26135	1894	16783	78.1
Food Outlets	241	664	224	738	400	1948	416	2027	320	1610	320	1397	6.5
Outlets for Clothing and Furniture	187	561	218	714	453	2228	283	1427	256	1280	279	1242	5.8
Feed, Fertilizer and Grain Sales Outlets	115	346	96	319	140	707	88	442	75	375	103	438	2.0
Poultry	54	162	35	116	134	667	93	465	58	290	75	340	1.6
Goods, Equipment Outlets	98	296	151	505	135	683	76	382	43	217	101	417	1.9
Enviro. , Household Industries	83	247	79	259	64	316	28	140	40	200	59	232	1.1
Libraries - Photocopiers	56	173	71	230	60	319	46	232	14	70	49	205	1.0
Home Baking Units	6	18	9	27	14	70	31	155	12	60	14	66	0.3
Dairy Products	21	67	23	75	12	63	11	55	11	55	15.6	63	0.3
Food Industry	16	48	24	72	11	57	7	35	10	50	13.6	52.4	0.2
Bee Honey and its Products	4	12	0	0	33	175	8	40	7	35	10.4	52.4	0.2
Workshops and Factories	7	27	11	46	33	190	13	79	2	22	13.2	72.8	0.3
Agricultural Mechanization	42	165.5	4	20	21	138	23	181	-	-	22.5	126.1	0.6
Restaurants and Cafe	2	4	-	-	7	35	2	10	-	-	3.7	16.3	0.1
Non-Traditional Crops	4	12	1	3	-	-	-	-	-	-	2.5	7.5	0.0
Transporting Passengers	-	-	2	15	3	51	-	-	-	-	2.5	33	0.2
Other	104	336	78	324	108	588	99	545	91	476.5	96	454	2.1
Total	**3418**	**15526**	**1798**	**8369**	**3403**	**26778**	**3079**	**26364**	**3148**	**30399**	**2969**	**21487**	

Source: Local Development Fund Database, The Egyptian Village Building and Development Apparatus, Ministry of Local Development, Unpublished Data , 2021

وبدراسة الأهمية النسبية لاجمالى التمويل المقدم لتلك الأنشطة يتبين أن نشاط الإنتاج الحيوانى يأتي فى المرتبة الأولى بمتوسط تمويل قدر بنحو 16.8 مليون جنيه ، مثل نحو 78% من اجمالى التمويل متناهى الصغر وبمتوسط عدد مشروعات بلغ نحو 1894 مشروع خلال الفترة (2021/2020-2017/2016) . يليه نشاط منافذ بيع المواد الغذائية ، ثم منافذ بيع الملابس والمفروشات وذلك بنسبة بلغت نحو 6.5% ،5.8% على الترتيب .

ويلاحظ من قائمة المشروعات التى يستهدفها صندوق التنمية المحلية أن بعضها يتوافق مع إستراتيجية التنمية المستدامة من حيث كونها مشاريع إنتاجية تتصف بالاستدامة والعائد الجيد مثل مشروعات الإنتاج الحيوانى والداجنى وعسل النحل ومنتجات الألبان ، بالإضافة لمشروعات تستهدف استغلال المنتجات البيئية وتنمية الحرف اليدوية مثل الصناعات البيئية والمنزلية والغذائية ، إلا ان هناك بعض المشروعات التى بها بعض المخاطرة مثل منافذ بيع السلع والأجهزة و المطاعم وغيرها وهذا يتعارض مع الهدف من تلك المشروعات وهو الاستدامة ، بالإضافة الى ان بعض هذه المشروعات غير كثيفة العمالة . ومن ثم يتطلب الأمر من إدارة الصندوق إعادة النظر فى قائمة المشروعات الممولة واستهداف مزيد من المشروعات الإنتاجية التى تساعد فى تحقيق مردود اقتصادى واجتماعي حقيقي ينعكس على الفرد والبيئة المحيطة به ومن ثم المجتمع ككل .

التوزيع الجغرافى لاجمالى القروض متناهية الصغر على مستوى الجمهورية

يوضح الجدول رقم (2) اجمالى الإقراض متناهى الصغر موزعا على المحافظات خلال الفترة (2021/2020-2017/2016) حيث يتبين من دراسة الأهمية النسبية للتمويل متناهى الصغر الموجه للمحافظات أن محافظة الدقهلية تأتى فى المرتبة الأولى من حيث حجم التمويل المقدم بقيمة بلغت 3.6 مليون جنيه وبنسبة 16.2% ، تليها المنيا بنسبة بلغت 15.1% وجاءت سوهاج فى المرتبة الخامسة بنسبة 7.3% . كما تشير بيانات الجدول الى نسبة تركز التمويل الموجه فى كل من محافظة الدقهلية ، المنيا ، سوهاج ،المنوفية ،والغربية يمثل نحو 59% كمتوسط لفترة الدراسة . كما تتركز المشروعات الممولة فى ذات المحافظات ، حيث تأتى محافظة المنيا فى المرتبة الأولى من حيث عدد المشروعات بمتوسط قدر بنحو 623 وبنسبة بلغت 20.3% تليها محافظة الغربية بنحو14.4% ، بينما جاءت محافظة المنوفية فى المرتبة الخامسة بنحو 6.6% وذلك خلال الفترة (2021/2020-2017/2016) .

Table 2:Geographical Distribution of Micro Loans and the Number of Enterprises in Egypt over The Period (2016/17-2020/21)

Governorate	Total loans in 1000 L.E					Average	%
	2016/17	2017/18	2018/19	2019/20	2020/21		
Monofia	2194	198.5	2018	2766	1720	1779.3	8.1
Garbia	2967	1022	2735	3124	2600	2489.6	11.3
Daqahlia	1280	1311.5	5489	3777	5923	3556.1	16.2
Minia	2035	2182	4155	4062	4087	3304.2	15.1
Sohag	2338	125.5	922	2191	2442	1603.7	7.3
Other	5047.5	3848.5	12047	10989	14104	9207.2	42
Total	15861.5	8688	27366	26909	30876	21940.1	100
%	**68.2**	**55.7**	**56**	**59.2**	**54.3**	**59.1**	
Governorate	**Total Number of Enterprises**					**Average**	**%**
	2016/17	**2017/18**	**2018/19**	**2019/20**	**2020/21**		
Monofia	399	46	194	239	133	202.2	6.6
Garbia	706	231	429	476	362	440.8	14.4
Daqahlia	235	186	589	355	540	381	12.4
Minia	636	632	662	615	568	622.6	20.3
Sohag	419	29	133	283	340	240.8	7.9
Other	1127	751	1504	1210	1296	1177.6	38.4
Total	3522	1875	3511	3178	3239	3065	100
%	**68**	**60**	**57.2**	**62**	**60**	**62**	

Source: Local Development Fund Database, The Egyptian Village Building and Development Apparatus, Ministry of Local Development, Unpublished Data , 2021

ومن دراسة مؤشرات انتشار الفقر على مستوى الجمهورية لمعرفة مدى انتشار المشروعات فى الأماكن التى تستهدفها إستراتيجية الدولة فى تنمية المناطق الأشد فقرا يتبين انه لا يزال أكثر من ثلثى الفقراء فى مصر يعيشون فى الريف وان نحو 48% من سكان الريف فى الوجه القبلى لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغيره ، وتقدر نسبة الفقراء فى ريف الوجه القبلى بنحو 43% مقارنة بنحو 23.1% فى ريف بحرى ، كما تقدر نسبة الفقراء فى حضر قبلى بنحو 12% مقارنة بنحو 4.4% فى حضر بحرى بينما يصل نسبة الفقراء فى المحافظات الحضرية نحو 14.7%[1]

وبدراسة التوزيع الجغرافى للفقراء على مستوى الجمهورية وكما يتبين من الشكل رقم (2) ان محافظة أسيوط تأتى فى المرتبة الأولى من حيث نسبة الفقراء بنسبة بلغت 66.7% يليها محافظة سوهاج بنسبة بلغت 59.6% ثم الأقصر 55.3 والمنيا 54.7% وان محافظة بورسعيد تأتى فى المرتبة الأخيرة من حيث المحافظات الأقل فقرا بنسبة بلغت 7.6% عام 2018/2017 . وبمقارنة تلك النسب مع التوزيع الجغرافى للمشروعات متناهية الصغر الممولة بالصندوق (جدول رقم 2) يتبين ان الصندوق أهمل المحافظة الأكثر فقرا على مستوى الجمهورية وهى أسيوط نجد ان حجم التمويل الموجه الى أسيوط يمثل نحو 1.7% من اجمالى التمويل خلال الفترة (2021/2020-2017/2016) .

(1) مؤشرات الفقر " بحث الدخل و الإنفاق و الاستهلاك" ، مرجع سابق

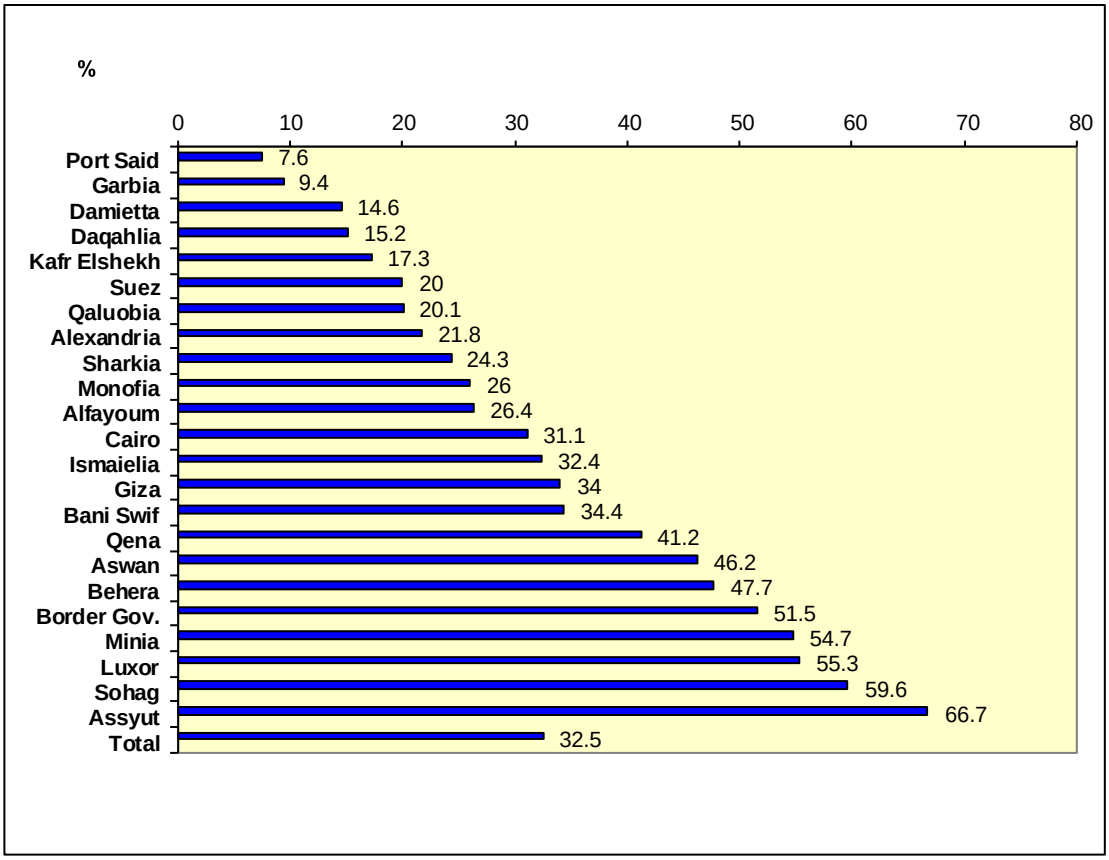

Fig. 2: Poor % in All Governorates of Egypt in 2017/18

كما تشير البيانات لضآلة التمويل الموجه لمحافظات مثل قنا، أسوان، والأقصر والمحافظات الحدودية والتى يمكن تنميتها من خلال المشروعات متناهية الصغر والتى تعتمد على الحرف اليدوية و الخامات المتوافرة فى البيئة المحيطة ، وتشير التقديرات لتركز المشروعات فى محافظات الدلتا والتى هى مجتمعات زراعية منخفضة فى نسب الفقر مثل الغربية والتى قدرت نسبة الفقراء بها بنحو 9.4% ،والدقهلية التى تبلغ نسبة الفقراء بها 15% ، ولم تحظى محافظة كالبحيرة والتى تصل نسبة الفقراء بها الى 47.7% بالتمويل المناسب وعدد المشروعات متناهية الصغر على الرغم من إمكاناتها المادية والبشرية التى تسمح بتحقيق التنمية الريفية والزراعية المستدامة . مما يشير لعدم وجود تخطيط جيد من قبل الصندوق يتفق مع إستراتيجية الدولة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر ودعم الفقراء النشطين اقتصاديا.

كما لوحظ من توزيع المشروعات على المحافظات تركز بعض الأنشطة فى محافظات دون غيرها على سبيل المثال تركزت مشاريع الإنتاج الحيوانى والداجنى فى محافظات الوجه البحرى رغم وجود مزايا جيدة وتركز لإعداد الرؤوس فى بعض محافظات الوجه القبلى مما يشير الى أن تنمية هذا النمط من المشروعات متناهية الصغر فى محافظات الوجه القبلى والمحافظات الحدودية سوف يحقق مردود اقتصادى جيد ويستهدف تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة . مما يشير الى ان الصندوق لا ينتشر جغرافيا بشكل جيد سواء لخفض معدلات الفقر او تحقيق التنمية مما يعنى ان هناك ضرورة لإعادة التخطيط واستهداف أماكن جديدة بأنشطة فاعلة والحد من العشوائية فى توجيه التمويل والتى دفعت بالصندوق الى تكرار نفس نمط المشروعات التى مولها الصندوق منذ نشأته .

نتائج الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية الى التعرف على دور المشروعات متناهية الصغر فى التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال الدور الذى يلعبه صندوق التنمية المحلية فى دعم الفقراء فى الريف المصرى من خلال تمويل المشروعات متناهية الصغر فى الريف . ومعرفة أراء المقترضين من أصحاب المشروعات فى جدوى تلك القروض والنتائج المرجوة منها ، ومقارنة أوضاع أصحاب المشروعات متناهية الصغر بآخرين من ذات مجتمع الدراسة لم يحصلوا على قروض وذلك للوقوف على مدى دقة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتلك المشروعات على الأفراد . وقد اعتمدت الدراسة فى الحصول على بياناتها بصفة أساسية على البيانات الأولية و التى تم الحصول عليها من واقع الدراسة الميدانية .

اختيار مجتمع العينة :-

يمتد مجتمع العينة ليشمل كل الأفراد عملاء صندوق التنمية المحلية والمقدر عددهم بنحو 3239 عميل عام 2021/2020 [1] . ونظرا لكون استجابة العميل للتغيرات تتأثر الى حد كبير بمدى وعيه ، و درجة ثقته فى الدولة وقدرته المالية ومستوى تعليمه ومدى خبرته فى النشاط الذى يرغب فى ممارسته . وفى ضوء تماثل محافظات الجمهورية من حيث نمط العملاء الراغبين فى

(1) قاعدة بيانات صندوق التنمية المحلية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، وزارة التنمية المحلية ، بيانات غير منشورة ، 2021 .

الحصول على تمويل بهدف إقامة مشروعات متناهية الصغر لتحسين مستوى معيشتهم وخلق فرصة عمل فى كافة المحافظات، فقد تم اختيار كل من محافظة المنيا ، و الدقهلية كمجتمع للدراسة بطريقة عمدية وفقا لجدول رقم (1) . هذا وقد تضمنت الدراسة الميدانية نوعين من الاستبيان

1. استبيان موجه للعملاء من أصحاب المشروعات متناهية الصغر وتم تقسيمهم لفئتين الأولى : العملاء القدامى (هم العملاء الذين حصلوا منذ أكثر من 36 شهر على التمويل متناهى الصغر)، والفئة الثانية العملاء الجدد(هم العملاء الذين حصلوا منذ اقل من 6 أشهر على التمويل متناهى الصغر). بالإضافة الى العملاء المتوسطون (وهم المشتركون فى برنامج التمويل لأكثر من 6 أشهر واقل من ثلاث سنوات) ويقدر عددهم 79 مفردة من عملاء صندوق التنمية المحلية أصحاب المشروعات متناهية الصغر بكل من محافظة الدقهلية والمنيا .
2. استبيان موجه لغير المتعاملين مع الصندوق ولا يمتلكون اى مشروعات متناهية الصغر ولهم نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعملاء قبل الحصول على القرض وإقامة المشروع وعددهم 31 مفردة من المنسحبين والمرفوضين ، و35 مفردة ممن لم يتقدموا للحصول على قرض من مجتمع الدراسة بكل من محافظة الدقهلية والمنيا .

وقد تم تجميع البيانات المتعلقة بالاستمارة من خلال المقابلة الشخصية التى قام بها الباحث للتأكد من صحة ودقة البيانات المطلوبة للدراسة ، وذلك خلال العام 2021/2020.

ومن ثم فقد تم دراسة اجمالى التمويل المقدم للمشروعات متناهية الصغر بمراكز كل من محافظتى الدقهلية والمنيا وتم ترتيب المراكز وفقا لمتوسط حجم التمويل الموجه للمشروعات ، حيث تبين أن مركز السنبلاوين يأتي فى المرتبة الأولى بنسبة بلغت 12.3% وبقيمة قدرت بنحو 438 الف جنيه ، يليه مركز نبروه بنسبة 11.3% وبقيمة قدرت بنحو 401 الف جنيه. بينما جاء مركز بنى مزار فى المرتبة الأولى باجمالى تمويل قدر بنحو 804.5 الف جنيه وبنسبة بلغت 24%، يليه مركز المنيا بنسبة بلغت 21% وذلك خلال الفترة(2021/2020-2017/2016)[(1)] .

Table 3: Geographical Distribution of Agricultural and Rural Micro- Enterprises Within Local Units at The Study Sample in 2020/21

Daqhlia Gov.					
Sinbillawain Center			**Nabroh Center**		
Local Unit	**Agricultural and Rural Micro-Enterprises**	**Total Enterprises**	**Local Unit**	**Agricultural and Rural Micro-Enterprises**	**Total Enterprises**
Elhasayla	6	6	**Nabroh**	44	64
Shoubrahor	1	1	**Daren**	4	4
Elmokataa	47	47	**Telekh**	3	3
Met Ghreeat	3	3	**Bahoot**	16	23
Abo Karamit	9	9	**Nsha**	4	98
Total	**66**	**66**	**Total**	**71**	**192**
Minia Gov.					
Bani Mazar Center			**Minia Center**		
Local Unit	**Agricultural and Rural Micro-Enterprises**	**Total Enterprises**	**Local Unit**	**Agricultural and Rural Micro-Enterprises**	**Total Enterprises**
Bani Mazar City	2	63	**Minia**	-	12
Elqees	5	13	**Nazlet Houssen**	6	11
Bani Aly	1	1	**Elbergaya**	5	18
Shelqam	7	7	**Talah**	1	1
Bani Samet	0	2	**Saft Elkhomar**	1	3
Elhossinia	2	13	**Bani Mohamed Soltan**	16	26
	-	-	**Damsher**	10	23
	-	-	**Tokh Elkhel**	11	32
Total	**17**	**99**	**Total**	**50**	**126**

Source: Local Development Fund Database**,** The Egyptian Village Building and Development Apparatus, Ministry of Local Development, Unpublished Data , 2021

(1) جدول رقم (1) ، (2) بملحق البحث

أما مرحلة الاختيار التالية فقد تمثلت فى اختيار مفردات العينة حيث تم دراسة الوحدات المحلية داخل المراكز المختارة ، وتم ترتيب الوحدات وفقا لعدد المشروعات الزراعية والريفية . وتتمثل أنشطة المشروعات متناهية الصغر فى الإنتاج الحيوانى والداجنى وبيع الأسمدة والأعلاف، والصناعات الغذائية المنزلية والبيئية بالإضافة لمشروعات أخرى غير زراعية . ومن ثم تم اختيار وحدتين محليتين من كل مركز وفقا لعدد المشروعات الزراعية والريفية متناهية الصغر وعليه من محافظة الدقهلية مركز السنبلاوين تم اختيار الوحدة المحلية المقاطعة وتتضمن 47 مشروع ، وتم اختيار 30 مفردة منها ، والوحدة المحلية شبراهور وبها مشروع واحد ، ومن مركز نبروه تم اختيار الوحدة المحلية لمدينة نبروه بعدد 20 مشروع ، وحدة طليخ 3 مشروع باجمالى عدد مشروعات من محافظة الدقهلية 54 مشروع زراعى وريفى متناهى الصغر .

أما محافظة المنيا فقد تم اختيار مركز بنى مزار ومنه تم اختيار الوحدة المحلية شلقام بعدد 7 مشروع ، وبني على 1 مشروع ، كما تم اختيار مركز المنيا ومنه الوحدة المحلية بنى محمد سلطان بعدد مشروعات 16 مشروع ، ووحدة صفط الخمار بعدد مشروع واحد . ومن ثم يكون اجمالى مفردات العينة محافظة المنيا 25 مفردة . وقد روعى فى اختيار المشروعات من داخل الوحدات المحلية اختيار اكبر وحدة محلية من حيث عدد المشروعات واقل وحدة محلية فى عدد المشروعات. وبذلك يكون اجمالى مفردات العينة ممكن يمتلكون مشروعات متناهية الصغر 79 مفردة تم اختيارهم عمديا .كما تم توزيعهم بين مستجد وقدامى المتعاملين مع الصندوق عشوائيا حيث قدر عدد العملاء الجدد نحو 22 عميل . بالإضافة الى 31 مفردة تم اختيارها عشوائيا على مستوى العينة من الأفراد المنسحبين او الذين تم رفض أوراقهم من إدارة الصندوق .

واشتملت العينة على نحو 35 مفردة تم الحصول عليها بطريقة عشوائية بسيطة من الأفراد غير المتعاملين مع الصندوق فى ذات إطار مجتمع العينة ، وتم توزيعهم بنحو 20 مفردة من ذات المراكز المختارة فى محافظة الدقهلية ونحو 15 مفردة من مركزى المنيا وبنى مزار بمحافظة المنيا . وذلك بالاعتماد علي كشوف المقترضين صندوق التنمية المحلية .

السمات العامة لعينة البحث

1. يتباين المستوى العمرى لأفراد العينة حيث قدر متوسط عمر المبحوثين بنحو 40 عام ، 39% منهم فى العقد العمرى الثالث ، 25% فى العقد الرابع ، منهم 47.6% من النساء ، وجميع افردا العينة من المتزوجين والنساء المعيلات ومتوسط الخبرة قدر بنحو 25 شهرا .
2. يتباين المستوى التعليمى بين أفراد العينة ، حيث مثل الحاصلون على مؤهل متوسط 26% ، و 21% مؤهل عال ، 25% حاصلون على تعليم اساسى ، 28% من مفردات عينة الدراسة يجيدون القراءة والكتابة. ووفقا للنوع تبين من دراسة مفردات العينة من النساء أن نحو 31% من مفردات العينة من النساء حاصلات على تعليم اساسى ، و 29% منهن حاصلات على مؤهل متوسط ، و23% يجدن القراءة والكتابة بينما 17% من السيدات فى عينة الدراسة قد حصلن على مؤهل عال .

وبالقراءة المتأنية لمستويات التعليم لمفردات العينة نجد أن نحو 53% من مفردات العينة ممن يجيدون القراءة والكتابة او الحاصلين على التعليم الاساسى ، مما يشير الى نجاح الصندوق فى الوصول الى الفقراء النشيطين اقتصاديا وذوى المستويات الأدنى فى التعليم ، وذلك للانتشار الواسع للصندوق على المستوى المحلى . مما يعطى مؤشرا قويا للمؤسسات المصرفية وغيرها من جهات التمويل بضرورة الاهتمام بتلك الفئة المهمشة من الخدمات المصرفية .

3. أوضحت نتائج الاستبيان ان نحو 62% من المبحوثين لا يدفعون إيجارا للمسكن مما يشير لامتلاكهم أماكن السكن او لديهم ترتيبات حياتية خاصة .
4. 38% من اجمالى مفردات العينة مزارعين و 62% يمتهنون مهن أخرى لذا توجهوا الى صندوق التنمية المحلية للحصول على قرض وممارسة أنشطة أخرى غير الزراعة.
5. وفيما يتعلق بالدخل الشهرى لأفراد العينة أوضح نحو 41% من أفراد العينة انه لا يوجد لهم دخل غير المشروع وان نحو 19% دخلهم من غير المشروع اقل من 800 جنيه . وان نحو 31% يتراوح دخلهم بدون المشروع 1000- 1200 جنيه شهريا . وان 9% يتعدى دخلهم 1300 جنيه . وأشار المبحوثين أن هذه الدخول أما رواتب الأزواج او معاش وانه ليس لديهن دخول خاصة بهم.

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لعينة البحث

1- الفقر ومؤشر تملك الأصول لدى أفراد العينة

تم تطوير مؤشر تملك الأصول الذى طوره كل من Filmer and Pritchett [1],[2] لتقييم قدرات أفراد العينة وفقا للمؤشر تم تقسيم العينة الى خمس مجموعات حسب درجة ملكيتها للأصول وقد أعطى لكل فرد رقم على أساس عدد ما يمتلكه من مجموع 11 أصلا هى (توافر المياه ، الكهرباء ، الصرف الصحى ، تليفزيون ملون ،محمول ، أكثر من محمول ، ثلاجة ، غسالة ، مروحة ، طبق استقبال ، سيارة . حيث تم تحديد وزن نسبى لكل أصل وفقا للنموذج.

من الشكل يتبين أن توزيع نسب الفقر داخل العينة من الأشد فقرا للأكثر غنى حيث المجموعة الأولى هى الأشد فقرا ، مع ملاحظة ان هذه المجموعات لا تعبر عن مستوى الفقر فى مصر وإنما هى مؤشرا للفقر داخل العينة المبحوثة من الحاصلين على التمويل متناهى الصغر من صندوق التنمية المحلية او الذين لم يتمكنوا من الحصول على قرض رغم رغبتهم فى ذلك او الذين لم يرغبوا فى الحصول على تمويل .

ووفقا للمؤشر فإن قيمة الوزن النسبى للمؤشر تعادل 2 وبمقارنة ذلك بمؤشرات مفردات العينة نجد أن حتى أفراد العينة المصنفين على أنهم أكثر غنى هم لم يتجاوز البعض منهم 1.3 على قيمة المؤشر مما يعنى ان المبلغ المتاح للإنفاق اقل بكثير من اللازم لتوفير الاحتياجات الأساسية لأفراد العينة بما فيهم الحاصلون على تمويل من صندوق التنمية المحلية . ووفقا للتقديرات الرسمية[3] فان خط الفقر المدقع يقدر بنحو 550 للفرد جنيه شهريا اى ما يعادل نحو 18 جنيه يوميا اى ان أسرة مكونة من 4 أفراد تحتاج الى 2200 جنيه شهريا ، ووفقا لتقديرات الدخل داخل

(1) Deon Filmer , Lant H. Pritchett, Weak Links in the Chain II: A Prescription for Health Policy in Poor Countries ,The World Bank Research Observer, vol. 17, no. 1, The World Bank2002.

(2) Deon Filmer, Disability, Poverty and Schooling in Developing Countries: Results from 14 household surveys, World Bank Economic Review, 2008.

(3) مؤشرات الفقر "بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك" ، مرجع سابق

مفردات العينة يتبين ان الدخل المتاح للإنفاق اقل بكثير من خط الفقر المدقع خاصة بعد خصم النفقات الضرورية وتقسيم الدخل على عدد أفراد الأسرة وذلك فى الفئة الأولى والثانية بينما يتزايد مستوى الدخل ليصل فى الفئة الثالثة ليصل 25 جنيه يوميا وهو أيضا اقل من خط الفقر الكلى والمقدر رسميا بنحو 857 جنيه للفرد شهريا . مما يشير الى ان أصحاب تلك الفئات سواء كانوا حاصلين على تمويل متناهى الصغر أم لا فإنهم يقومون بالأنشطة الأساسية المولدة للدخل. أما أفراد الفئتين الرابعة و الخامسة من الحاصلون على تمويل متناهى الصغر ويحصلون على مستوى دخل أعلى من خط الفقر فهم يعبرون عن الآثار الايجابية للتمويل متناهى الصغر على جودة حياتهم .

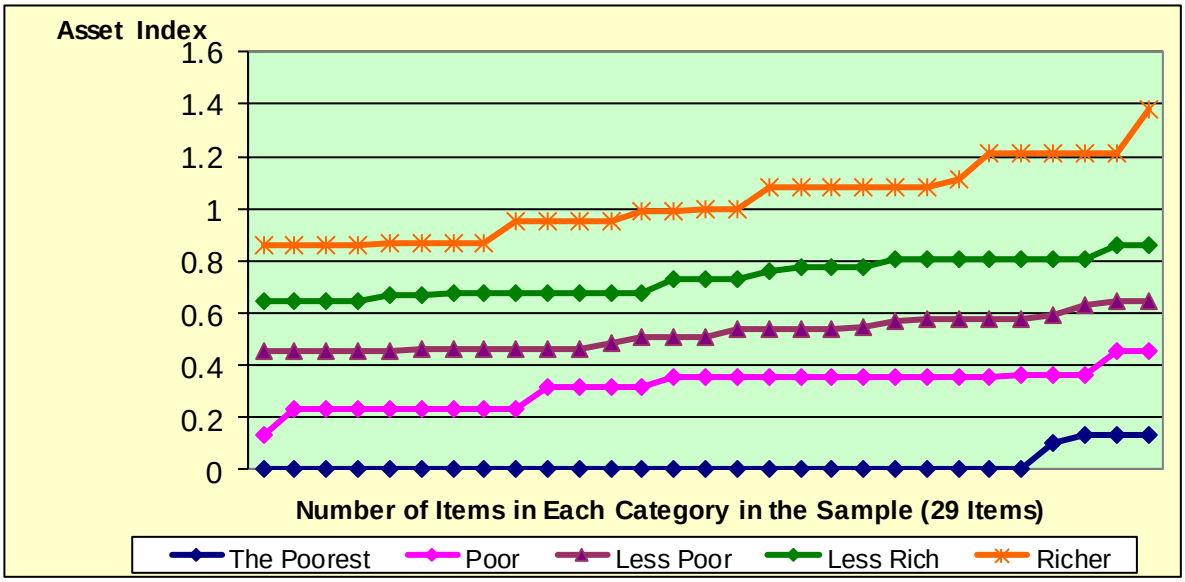

Fig. 3: Asset Ownership Distribution for Sample Items

2- إنفاق الأسرة

أوضح المبحوثين من أفراد العينة من الحاصلين على تمويل من صندوق التنمية المحلية ان قيمة قسط القرض الحالى تأتى فى المرتبة الأولى لإنفاقهم بنسبة 40% حيث تتراوح قيمة القسط بين 164 جنيه و 517 جنيه شهريا وذلك بمتوسط شهرى قدر بنحو 355 جنيه ، يليه الإنفاق على الطعام بنسبة 30% ، وان 15% تذهب للصحة والتعليم ، وان 5% تذهب لتنمية المشروع ، والباقى يذهب للخدمات العامة (كهرباء وماء ، وصرف صحى) والمواصلات . كما أوضح 65% من أفراد العينة الذين لم يحصلوا على تمويل من الصندوق بسبب إحجامهم عن ذلك ان نحو 13% من الدخل يذهب الى الادخار (فى صورة جمعيات) ، ثم يأتي الإنفاق على الغذاء بنسبة 40% يليه التعليم 10% ، الصحة 12% ، 25% على الخدمات العامة والمواصلات . بينما أوضح 70% من الأفراد الذين لم يتمكنوا من الحصول على قرض من الصندوق بالرغم من رغبتهم ان 30% من الإنفاق يذهب الى الطعام و نحو 10% للتعليم ، 25% للمرافق العامة خاصة لعدم توافر خدمة الصرف الصحى مما يرفع من تكلفة المرافق ، و5% على الصحة ، 5% للسكن ، 25% سداد ديون .

مما سبق يتبين ان الالتزامات المالية (الديون) تأتى فى المرتبة الأولى من حيث الإنفاق ، يليه الإنفاق على الغذاء كما يأتى التعليم قبل الصحة من حيث الإنفاق حيث يرى الفقراء ان التعليم هو الأداة للتخلص من الفقر ومن ثم تمثل النفقات التعليمية سواء لأفراد العينة المقترضين او غير المقترضين عبئا مادياً شديدا مما قد يؤثر سلبا على قدرة أصحاب المشروعات على سداد القرض او الحفاظ على استدامة المشروع وتنميته .

أوضح 30% من أفراد العينة من المحجمين عن الاقتراض او الذين لم يتمكنوا من الاقتراض أنهم لا يمتلكون القدرة على الإنفاق على الصحة فى كثير من الأحيان وأنهم فى الظروف الطارئة قد يلجئون للاستدانة من الآخرين لتوفير النفقات الصحية . وتشير تقديرات العينة ان متوسط الإنفاق على الصحة يقدر بنحو 100 ج شهريا ،وان متوسط الإنفاق على المرافق العامة يصل الى 300 جنيه شهريا .

3- النشاط الاقتصادي وفرص العمل

جميع أفراد العينة ممن حصلوا على تمويل من صندوق التنمية المحلية ويقدر عددهم بنحو 79 عميل يمثلون نحو 55% من اجمالى العينة يعملون فى مشروعات زراعية وريفية بشكل رئيسى حيث تأتى مشروعات الإنتاج الحيوانى فى المرتبة الأولى حيث تمثل 84% من المشروعات الممولة والتى يمارسها أفراد العينة . بالإضافة لبعض مشروعات التصنيع الزراعى ، وبيع الأسمدة والأعلاف .

ومن الملاحظ ان نحو 70% من مفردات العينة من أصحاب المشروعات متناهية الصغر فى مراكز الدراسة هم من السيدات حيث لوحظ من مقابلة أفراد العينة ان مدى استغلال القرض فى النشاط الموجه له ورغبة المقترضات فى تنمية المشروع وتوسعة النشاط . وأوضح 5% منهن إنهم حصلن على قرض للمرة الثانية لتوسعة النشاط ، واوضح63 % من المقترضات أنهم يمارسون إدارة المشروع بأنفسهم بينما 37% من المقترضات أوضحن إنهن حصلن على القرض ولكن الزوج او الأبناء هم من يقومون بإدارة المشروع حيث لا ينطبق عليهم شروط الحصول على القرض . وإنهم لا يلجئون الى عمالة من خارج الأسرة نظرا لمحدودية الدخل ولكن فى حال توسع المشروع فقد يلجئون لتشغيل بعض العمالة على فترات وليس بشكل منتظم .

ومن ثم يتبين ان ضعف حجم التمويل المقدم من الصندوق للمشروعات متناهية الصغر لم يؤدى الى جذب مزيد من فرص العمل وتحقيق كفاءة التشغيل للعمالة فى المجتمعات الريفية ويدلل على ذلك البيانات الرسمية للصندوق والتى توضح ان عدد فرص العمل هو نفسه عدد المشروعات متناهية الصغر [1]

أوضح 70% من أفراد العينة الذين لم يتمكنوا من الحصول على قرض أنهم يمارسون بعض الأنشطة الموسمية غير الدائمة ولذلك فهم بحاجة للحصول على قرض من الصندوق ، وأنهم يرغبون فى إقامة مشروعات حرفية تعتمد على الخامات المتاحة حولهم فى البيئة مثل الجريد ، الفخار ،وحدات الخبز المنزلى وتصنيع الجبن المنزلى.

وفيما يتعلق بتسويق منتجات أفراد العينة أوضح غالبية أفراد العينة ممن يمتلكون مشروعات الإنتاج الحيوانى انهم يبيعون إنتاجهم فى سوق القرية او سوق المركز وان كان ذلك يحملهم تكلفة نقل تقلل من هامش الربح ، بينما أوضح القائمون بمشروعات بيع الأعلاف والأسمدة او التصنيع الغذائى أنهم خصصوا مكان فى مقر سكنهم لممارسة نشاطهم سواء بتحويل حجرة الى محل او فى ساحة المنزل حيث لا يمتلكون القدرة على استئجار محل لممارسة النشاط .

ومن الملاحظ من استبيان أفراد العينة أنهم كلهم يعملون فى إطار غير رسمى على الرغم من حصولهم على قرض من صندوق التنمية المحلية وهو جهة رسمية إلا ان شروط الصندوق والتى تختلف عن الإقراض المصرفى لا تتطلب التسجيل الرسمى للمشروع نظرا لضعف التمويل ، إلا ان ذلك يحرم أصحاب المشروعات من الحصول على بعض المزايا مثل التأمين الاجتماعى والصحى .

4- موسمية النشاط

أوضح جميع أفراد العينة ممن يمتلكون مشروعات متناهية الصغر ان نشاطهم يتسم بالموسمية فى الإنتاج نظرا لطبيعة مشروعات الإنتاج الحيوانى والتى هى النمط السائد لدى أفراد العينة كما أوضح المبحوثين ان تسويق الإنتاج أيضا له مواسم مثل شهر رمضان وفترات الأعياد والمواسم ، مما يدفعهم الى الحاجة لمزيد من الائتمان والذى قد لا يتاح لهم مما يدفع بعضهم الى الاقتراض من مصادر أخرى .

5- عائد المشروع

بدراسة متوسط الربح الشهرى لأفراد العينة بمحافظة الدقهلية تبين ان متوسط الربح الشهر يقدر بنحو 99 جنيه مقارنة بنحو 75 ج فى محافظة المنيا بينما قدر متوسط الربح الشهرى على مستوى مفردات العينة ككل بنحو 70 . ومن الملاحظ من النتائج قد يعزى ارتفاع متوسط الربح بمحافظة الدقهلية نظرا لطبيعة النشاط وأهميته ومدى انتشاره وزيادة القدرة التسويقية لأصحاب المشروعات نظرا للكثافة السكانية وارتباط الإنتاج بالأنشطة الزراعية فى المحافظة بينما تواجه محافظة المنيا ضعف الإمكانات الاقتصادية و انخفاض الكثافة السكانية مقارنة بالدقهلية وقلة عدد المشروعات متناهية الصغر بها وارتفاع معدلات الفقر بالمحافظة مقارنة بالدقهلية .

وبمقارنة متوسط الربح الشهرى بفترة استغلال القرض بالشهر على مستوى العينة يمكننا ملاحظة التالى : ان العملاء الجدد (الذين لم يتجاوزوا 6 أشهر) قد حققوا متوسط ربحا شهريا يقدر بنحو 82 جنيه مقارنة بنحو 98 جنيه لقدامى العملاء (أكثر من 36 شهر) بينما الفئة الوسطى (أكثر من 7 شهور واقل من 36 شهر) فقدر متوسط الربح الشهرى بنحو 91 جنيه . وبدراسة العلاقة بين فترة الخبرة او استغلال القرض والربح لأي فئة سواء على مستوى محافظات العينة او اجمالى العينة تبين عدم وجود علاقة ارتباطيه بين فترة القرض ومتوسط الربح الشهرى . كما يشير متوسط الربح لدى العملاء القدامى الى ان مشروعاتهم تحقق أداء أفضل من العملاء الجدد او المتوسطين ، مما يفسر تكرار حصولهم على تمويل من صندوق التنمية المحلية ، خاصة فى ظل منح التمويل لهم بفائدة سنوية 4% مقارنة بنحو 6% للعملاء الجدد ، بالإضافة الى خفض نسبة الفائدة الى 4% للمرأة المعيلة فى إطار مبادرة حياة كريمة.

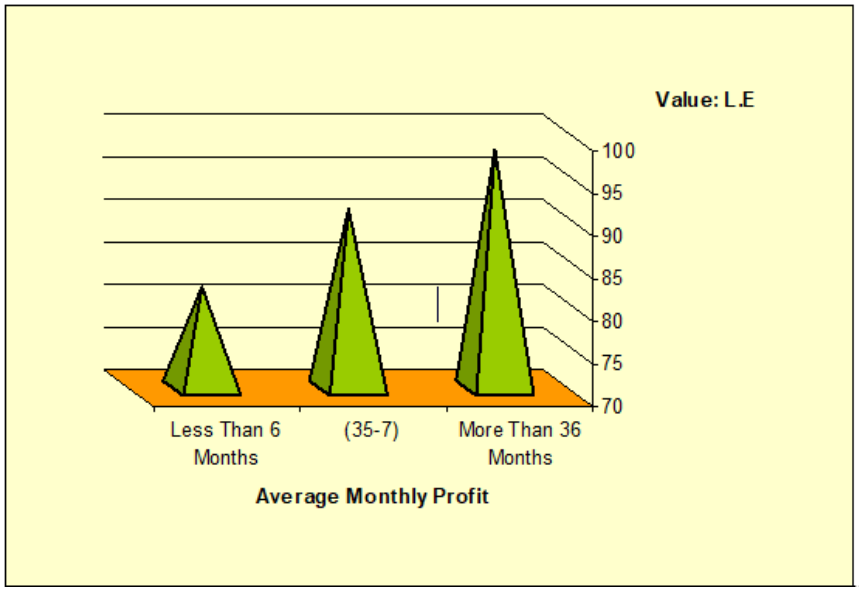

Fig. 4: The Average Monthly Profit of The Sample Members According to The Use of The Loan

6- الاستثمار :

وفقا لقواعد الاقتراض من الصندوق فإن تمويل المشروعات يرتبط بمشاركة العملاء فى تكاليف المشروع بنسبة 20% لإثبات رغبتهم الحقيقية فى تنفيذ المشروع ومن ثم يطلق على اجمالى التمويل من الصندوق واجمالى التمويل الذاتى معا اجمالى الاستثمار فى المشروع . ووفقا لتقديرات

(1) قاعدة بيانات صندوق التنمية المحلية ، مرجع سابق .

العينة بلغ متوسط الاستثمار 18.3 ، 17.4 ، 12.2، 9.5 الف جنيه لكل من مركز السنبلاوين ، نبروه ، بنى مزار ، المنيا على الترتيب .وقدر متوسط الاستثمار على مستوى العينة بنحو 15.5 الف جنيه .

كما أمكن قياس كفاءة الاستثمار فى مشروعات التمويل متناهى الصغر بعينة الدراسة من خلال معيار **العائد على الاستثمار (انتاجية الاستثمار) :** يوضح العائد على الاستثمار قيمة الناتج المتولد من وحدة واحدة من الاستثمار [1]

العائد على الاستثمار = اجمالى الدخل / الاستثمار

حيث يشير ارتفاع قيمة العائد عن الواحد الصحيح الى كفاءة الاستثمار. ومن نتائج تقديرات عينة البحث تبين ان متوسط قيمة العائد على الاستثمار للمشروعات متناهية الصغر فى مركز السنبلاوين قد بلغت 1.9 وان نحو 20% من أصحاب المشروعات قدر قيمة العائد على الاستثمار لديهم بنحو 3 وكلهم من قدامى العملاء من أصحاب المشروعات ، بينما قدر العائد على الاستثمار فى مركز نبروه 1.7 ، وحصل نحو 52% من أفراد العينة وهم الفئة المتوسطة فى عمر المشروع على معدل عائد قدر بنحو 2.5 حيث هم الفئة الأعم فى مركز نبروه .وبدراسة العائد على الاستثمار فى محافظة المنيا قدر متوسط العائد على الاستثمار بنحو 1.6 ، 1.9 لكل من بنى مزار ، المنيا على الترتيب .هذا وقدر متوسط العائد على الاستثمار لاجمالى العينة بنحو 1.9 مما يشير لمدى كفاءة الاستثمار فى المشروعات متناهية الصغر. مما يشير لجدوى الاستثمار فى المشروعات متناهية الصغر .

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة من صندوق التنمية المحلية

1. الآثار الاقتصادية

تم إجراء مقارنة لقياس اثر المتغيرات الاقتصادية على عينة البحث من المقترضين من أصحاب المشروعات متناهية الصغر وغير المقترضين بذات مناطق الدراسة وفقاً للفرض الاحصائى انه لا يوجد فرق معنوى بين المقترضين من صندوق التنمية المحلية وغير المقترضين من الصندوق بالنسبة للمتغيرات التالية : الدخل الشهرى ، اجمالى الادخار الشهرى ، مؤشر تملك الأصول ، زيادة فرص العمل فى الأسرة ، تنمية السلوك الانتاجى من دراسة نتائج التقديرات بجدول رقم (4) يتبين وجود فروق معنوية بين أفراد العينة المقترضين أصحاب المشروعات متناهية الصغر وأفراد العينة من غير المقترضين للمتغيرات الاقتصادية حيث قدرت قيمة (T) المحسوبة بنحو 10.9 ، 8 ، 4.6 ، 5.8، 1.8 لكل من الدخل الشهرى ، الادخار، تملك الأصول، زيادة فرص العمل ، تنمية السلوك الانتاجى على الترتيب . وذلك مقارنة بقيم (T) الجدولية حيث جاءت قيم (T) المحسوبة اكبر من نظيرتها الجدولية ، وان تلك الفروق لصالح المقترضين من عملاء صندوق التنمية المحلية .

وبمقارنة نتائج التقدير بين مفردات العينة بكل من محافظة الدقهلية ومحافظة المنيا ، يتبين عدم وجود فرق معنوى بين متوسط عينة المقترضين وغير المقترضين من حيث النمط الانتاجى ، وذلك بمحافظة الدقهلية حيث قيمة (T) المحسوبة 0.64 وهى بذلك اقل من قيمة (T) الجدولية عند مستوى معنوية 5% . بينما أظهرت نتائج التقدير بمحافظة المنيا معنوية الفروق المقدرة لكل متغيرات البحث بين المقترضين وغير المقترضين مما يؤكد على قبول الفرض الاحصائى البديل والذى يقر وجود فروق معنوية بين مفردات عينة الدراسة من المقترضين وغير المقترضين .

Table 4: The Results of Estimating Independent Sample (T) Test for Difference Between Two Average of Economic Variables in Study Sample

Daqhlia Gov.			
Economic variables	**Average Of the Borrowers**	**Average of Non Borrowers**	**Calculated (T) Value**
Monthly income	1252	738.6	9.1
Saving	116	45	6.7
Own the Assets	0.74	0.5	3.5
Increasing Employment Opportunities in The Family	0.74	0.29	4.7
Development of Productive Behavior	0.56	0.49	0.64
Minia Gov.			
Economic variables	**Average Of the Borrowers**	**Average of Non Borrowers**	**Calculated (T) Value**
Monthly income	905	600	5.9
Saving	63	30	3.2
Own the Assets	0.5	0.4	5.7
Increasing Employment Opportunities in The Family	0.84	0.39	3.8
Development of Productive Behavior	0.6	0.35	1.9
Total Sample			
Economic variables	**Average O the Borrowers**	**Average of Non Borrowers**	**Calculated (T) Value**
Monthly income	1142.3	673.6	10.5
Saving	99	38	7.6
Own the Assets	0.64	0.39	4.5
Increasing Employment Opportunities in The Family	0.8	0.33	5.9
Development of Productive Behavior	0.6	0.42	1.8

Source: Calculated from Sample Results Estimates

(1) يحي عبد الرحمن يحي ، اقتصاديات الاستثمار الزراعى فى مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ،2013 .

ومن ثم نجد ان للمشروعات متناهية الصغر الممولة من صندوق التنمية المحلية مردود اقتصادى ايجابى على أصحاب تلك المشروعات ، وظهر ذلك فى زيادة الدخل الشهرى للمقترضين عن غيرهم من غير المقترضين وذلك للعائد الذى تحققه تلك المشروعات لأصحابها ، وظهر ذلك فى رغبة أصحاب تلك المشروعات فى التوسع فى مشروعاتهم واهتمامهم بتنمية السلوك الانتاجى ، بالإضافة لزيادة المقدرة الادخارية لدى أصحاب المشروع لمواجهة اى ظروف طارئة تحدث فى المشروع ، ونظرا لاعتماد تلك المشروعات على العمالة الأسرية لذا فإن معدل البطالة داخل اسر المقترضين اقل من نظيره من غير المقترضين . ونظرا لتحسن مستوى دخول المقترضين ذاد معدل تملكهم للأصول وحدث تحسن فى مستوى معيشتهم مقارنة بغير المقترضين .

2- الآثار الاجتماعية

تم إجراء مقارنة لقياس اثر المتغيرات الاجتماعية على عينة البحث من المقترضين وغير المقترضين بذات مناطق الدراسة وفقاً للفرض الاحصائى انه لا يوجد فرق معنوى بين المقترضين من صندوق التنمية المحلية وغير المقترضين من الصندوق بالنسبة للمتغيرات التالية : الغذاء ، الصحة ، التعليم .

أوضح نحو 69% من أفراد العينة من أصحاب المشروعات متناهية الصغر ان هناك تحسن فى مستوى معيشتهم يظهر ذلك فى تحسن مستوى الغذاء الذى يحصلون عليه واهتمامهم بتعليم الأبناء ومتابعة مبادرات الرعاية الصحية التى تطلقها الدولة للحفاظ على صحتهم . بينما أوضح نحو 78% من أفراد العينة من غير المقترضين أنهم يفتقدون بعض أنواع الأطعمة وأنهم يحاولون جاهدين توفير التعليم لابناءهم لأنه الوسيلة المتاحة للخروج من الفقر ، وعن الصحة فهى مرتبطة بما تطلقه الدولة من مبادرات وقوافل طبية وان كانت الأوضاع الاقتصادية لا تسمح لهم أحيانا للانتقال الى مقار الجهات المعنية بتلك المبادرات او مراكز المحافظات للحصول على تلك الخدمات . ومن ثم تم إجراء اختبار وجود فروق معنوية بين أفراد العينة المقترضين أصحاب المشروعات متناهية الصغر وأفراد العينة من غير المقترضين للمتغيرات الاجتماعية حيث قدرت قيمة (T) المحسوبة بنحو 6.4 ، 5 ، 8.2 لكل من الغذاء ،الصحة ، التعليم على الترتيب . وذلك مقارنة بقيم (T) الجدولية حيث جاءت قيم (T) المحسوبة اكبر من نظيرتها الجدولية ، وان تلك الفروق لصالح المقترضين من عملاء صندوق التنمية المحلية .

Table 5: The Results of Estimating Independent Sample (T) Test for Difference Between Two Average for Social Variables in Study Sample

Daqhlia Gov.			
Social variables	**Average of the Borrowers**	**Average of Non Borrowers**	**Calculated (T) Value**
Food	376	274	5.4
Health	71	63	1.7
Education	117	78	6.6
Minia Gov.			
Social variables	**Average of the Borrowers**	**Average of Non Borrowers**	**Calculated (T) Value**
Food	272	227.5	2.8
Health	57	31	7
Education	80	54	5
Total Sample			
Social variables	**Average of the Borrowers**	**Average of Non Borrowers**	**Calculated (T) Value**
Food	343	252	6.3
Health	66.5	48	5.1
Education	105.4	67	8.1

Source: Calculated from Sample Results Estimates

وتشير نتائج التقديرات بجدول رقم (5) الى معنوية الفروق المقدرة لكل متغيرات البحث بين المقترضين وغير المقترضين مما يؤكد على قبول الفرض الاحصائى البديل والذى يقر وجود فروق معنوية بين مفردات عينة الدراسة من المقترضين وغير المقترضين بمحافظات العينة. ومن ثم نجد ان للمشروعات متناهية الصغر الممولة من صندوق التنمية المحلية مردود اجتماعى ايجابى على أصحاب تلك المشروعات .

المشكلات التى تواجه المقترضين من أصحاب المشروعات متناهية الصغر

1. أوضح جميع أفراد العينة من أصحاب المشروعات متناهية الصغر ان انخفاض قيمة القرض مشكلة هامة تواجههم عند التعامل مع صندوق التنمية المحلية وان رفع قيمة القرض يتطلب أحيانا مشاركة أكثر من شخص فى الحصول على ذات القرض وان الحد الأقصى للقرض لأكثر من شخص لا يزيد عن 25 الف جنيه وهو لا يزال رقم صغير خاصة وان نمط مشروعات الإنتاج الحيوانى من المشاريع التى تحتاج تكلفة مرتفعة مما يتطلب زيادة اهتمام من قبل المسئولين عن الصندوق لتحسين حجم القروض لتلك المشروعات
2. أوضح 74% من المقترضين ان الفترة من التقدم للقرض حتى الحصول عليه قد تمتد لأكثر من عام وهذا أمر صعب حيث الإجراءات بين الوحدات المحلية والمراكز ومقر الصندوق فى القاهرة ثم مراجعة الأوراق واستيفاء متطلبات التقدم ثم الانتظار فى قائمة الحصول على قرض كلها أمور تعوق الحصول على قرض وتجعل البعض يلجأ لجهات أخرى للحصول على قرض ولو بتكلفة أعلى كثيرا .
3. يرى 83% من المقترضين الى هناك بعض الشروط التى تعد شروطا مجحفة من قبل صندوق التنمية المحلية تجاه المقترضين مثل : الاحتفاظ بملكية المشروع حتى انتهاء سداد القرض ، شرط مشاركة المقترض بنحو 20% من قيمة التمويل الممنوح من الصندوق وهو أمر يصعب على البعض منهم توفيره

4. يرى 63% ان قيمة القسط الشهرى مبالغ بها وان فترة السماح قصيرة جدا ولا تكفى دورة إنتاج كاملة مما يؤدى لتعثر وفشل البعض فى بداية المشروع
5. أشار 89% من أفراد العينة لارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج فى ظل ضعف التسويق وانخفاض أسعار الإنتاج .
6. أوضح 90% من المقترضين ان هناك طلب متزايد على الاقتراض من الصندوق ولكن حجم المتاح من الاقراض سنويا قد لا يغطى اقل من 50 % من الراغبين فى الاقتراض .

المشكلات التى تواجه غير المقترضين من أفراد العينة

وفقا لما تقدم فى توزيع مفردات العينة فان غير المقترضين من أفراد العينة هم فئتين متقدمين تم رفض منحهم القرض من قبل إدارة الصندوق ، وآخرين لم يتقدموا للحصول على قرض . ومن ثم تم رصد أهم المشكلات التى تواجه تلك الفئتين والوقوف على أسباب إحجام البعض عن التعامل مع الصندوق

1. أوضح 78% من الأفراد الذين تقدموا للصندوق للحصول على قرض وتم رفض أوراقهم إنهم بحاجة ماسة للحصول على قرض ولكن الشروط لا تنطبق عليهم وأهمها شرط السن للرجال والذى حدده الصندوق بنحو 55 سنة ، بالإضافة الى عدم القدرة على توفير قيمة المشاركة الذاتية فى التمويل
2. أوضح 35% إنهم ليس لديهم ما يفيد بإجادتهم للقراءة والكتابة وان استخراج مثل هذه الوثائق هو امر مكلف جدا لهم ويستغرق الكثير من الوقت
3. يرى 72% من أفراد العينة ان هناك بعض الضمانات التى لا يستطيعون توفيرها .
4. أشار 85% من الأفراد الذين لم يتقدموا للحصول على قرض إنهم يفتقدون لكثير من شروط الصندوق وان ضعف قيمة التمويل يجعل الشخص ليس لديه الرغبة فى تحمل صعوبة الإجراءات وطول فترة الحصول على القرض ومصاريف الانتقال بين الوحدة المحلية والمركز والصندوق بالقاهرة .
5. أوضح 74% من أفراد العينة الذين لم يحصلوا على قرض ان استثناء المرأة من شرط السن قد دفعهم الى توجيه زوجاتهم للحصول على القروض كبديل عنهم وهذا أمر غير مقبول لهم اجتماعيا بل انه قد أدى لحدوث بعض المشكلات الأسرية لرغبة المقترضة فى تولى إدارة المشروع بنفسها .
6. أوضح 81% من أفراد العينة أنهم يعرفون أفراد تقدموا منذ أكثر من عام ونصف ولازالوا فى قوائم الانتظار للحصول على القرض نظرا لعدم توافر تمويل لدى الصندوق يغطى الاحتياجات التمويلية للمقترضين

التوصيات

بناء على النتائج السابقة يوصى البحث بما يلى :

1. وفقا للبيانات الرسمية الخاصة بالصندوق فان الصندوق بحاجة الى إعادة النظر فى توزيع التمويل على المحافظات بحيث يستهدف المحافظات الأكثر فقرا ، بالإضافة لعدم تكرار ذات المشروعات فى نفس الأماكن وتنويع الأنشطة، مع التركيز على الأنشطة الإنتاجية الزراعية والريفية والبيئية والابتعاد عن الأنشطة الاستهلاكية والخدمية التى لا تحقق الاستدامة الكاملة ولا تزيد من فرص العمل الحقيقية .
2. زيادة قيمة القرض حيث تتنافى مع قيمة التمويل متناهى الصغر الموضح بتعريف المشروع متناهى الصغر باستراتيجة التمويل متناهى الصغر التى أعدتها الدولة ، وقواعد التمويل المعلنة من هيئة الرقابة المالية والتمويل المقدم من الجهات الرسمية الأخرى فى الدولة مثل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، مما يسهم فى انتقال العملاء من المشروعات التى تسد حاجتهم الأساسية الى مستوى المشروعات متناهية الصغر الفعالة ، ومن ثم يصبح الأثر النهائى للتمويل متناهى الصغر ذو جدوى مما يتيح للعملاء المقترضون من الخروج من دائرة الفقر والمساهمة بشكل ملموس فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة .
3. إتاحة بيانات عن فرص الاستثمار بالمحافظات حتى يمكن ان يتوجه الراغبين فى الاقتراض نحو المشروعات المستهدفة مما يمثل نواة لمجتمعات انتاجية صغيرة .
4. تبسيط إجراءات الحصول على القرض سواء من حيث شروط الإقراض ، الضمانات ، او فترة الحصول على القرض
5. تسهيل إجراءات التقدم للحصول على القرض من خلال رقمنة الوحدات المحلية لتسمح بتلقى أوراق الراغبين فى الاقتراض وإرسالها الكترونيا لإدارة الصندوق واستلام الموافقة الكترونيا بحيث يتمكن الشخص من معرفة موقفه دون تحمل أعباء السفر الى القاهرة لزيارة مقر الصندوق
6. فتح منافذ تسويقية لمنتجات مشروعات صندوق التنمية المحلية من خلال التعاون بين الوحدات المحلية وإدارة الصندوق فى المراكز والمحافظات ، مما يحفز على الاستمرار فى المشروع .

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبعض المشروعات الزراعية والريفية متناهية الصغر الممولة من صندوق التنمية المحلية

دوعاء ممدوح محمد محمد سليمان و يحى عبد الرحمن يحى الحفنى
قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعى - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى- مركز البحوث الزراعية

يجب النظر الى التمويل متناهى الصغر والتخطيط له كوسيلة رئيسية للتنمية الاقتصادية على المستوى القومى وكوسيلة للحد من الفقر وإحداث التنمية الحقيقية ورفع مستوى معيشة السكان الريفيين وهذه هى الفرضية الرئيسية التى أشارت الى الحاجة الى رصد ما يحدث فى قطاع التمويل متناهى الصغر وبوجه خاص دور صندوق التنمية المحلية نظرا لوجوده بشكل رئيسى داخل الريف من خلال الوحدات المحلية بالمحافظات. مما يدفعنا للتساؤل : ماهو الأثر الحقيقى لخدمات التمويل متناهى الصغر المقدمة من صندوق التنمية المحلية فى التخفيف من حدة الفقر والفرص الاقتصادية للعملاء ؟. ومن ثم يهدف البحث الى التعرف على دور المشروعات متناهية الصغر فى التخفيف من حدة الفقر فى الريف ، و دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات متناهية الصغر على المقترضين .وقد أظهرت النتائج أن اجمالى حجم الاقراض الموجه للتمويل المتناهى الصغر حوالى 29.5 مليون جنيه لعدد مشروعات بلغ نحو 8471 مشروع عام 2010/2009 ، إلا ان دراسة حجم الإقراض للمشروعات متناهية الصغر بالأسعار الحقيقية يوضح ان هناك تراجع كبير فى قيمة التمويل الموجه مقارنة بالأسعار الجارية حيث بلغ حجم التمويل الحقيقى 9.7 مليون جنيه عام 2021/2020 . تبين وجود فروق معنوية بين أفراد العينة المقترضين أصحاب المشروعات متناهية الصغر وأفراد العينة من غير المقترضين للمتغيرات الاقتصادية حيث قدرت قيمة (T) المحسوبة بنحو 10.9 ، 8 ، 4.6 ، 5.8، 1.8 لكل من الدخل الشهرى ، الادخار، تملك الأصول، زيادة فرص العمل ، تنمية السلوك الانتاجى على الترتيب . وذلك مقارنة بقيم (T) الجدولية حيث جاءت قيم (T) المحسوبة اكبر من نظيرتها الجدولية ، وان تلك الفروق لصالح المقترضين من عملاء صندوق التنمية المحلية .
أوضح نحو 69% من أفراد العينة من أصحاب المشروعات متناهية الصغر أن هناك تحسن فى مستوى معيشتهم يظهر ذلك فى تحسن مستوى الغذاء الذى يحصلون عليه واهتمامهم بتعليم الأبناء ومتابعة مبادرات الرعاية الصحية التى تطلقها الدولة للحفاظ على صحتهم . ومن ثم يوصى البحث بإعادة النظر فى توزيع التمويل على المحافظات بحيث يستهدف المحافظات الأكثر فقرا ، بالإضافة لعدم تكرار ذات المشروعات فى نفس الأماكن وتنويع الأنشطة، مع التركيز على الأنشطة الإنتاجية الزراعية والريفية والبيئية والابتعاد عن الأنشطة الاستهلاكية والخدمية التى لا تحقق الاستدامة الكاملة ولا تزيد من فرص العمل الحقيقية . زيادة قيمة القرض حيث تتنافى مع قيمة التمويل متناهى الصغر الموضح بتعريف المشروع متناهى الصغر باستراتيجية التمويل متناهى الصغر التى أعدتها الدولة ، وقواعد التمويل المعلنة من هيئة الرقابة المالية والتمويل المقدم من الجهات الرسمية الأخرى فى الدولة مثل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، مما يسهم فى انتقال العملاء من المشروعات التى تسد حاجتهم الأساسية الى مستوى المشروعات متناهية الصغر الفعالة ، ومن ثم يصبح الأثر النهائى للتمويل متناهى الصغر ذو جدوى مما يتيح للعملاء المقترضون من الخروج من دائرة الفقر والمساهمة بشكل ملموس فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة .

الكلمات المفتاحية : صندوق التنمية المحلية ، المشروعات متناهية الصغر ، الفقر ، اختبار (T) للفرق بين متوسط عينتين مستقلتين

المراجع

الاتحاد المصرى لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، 2021 ، http://www.emff-eg.com
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مؤشرات الفقر " بحث الدخل و الإنفاق و الاستهلاك" 2020/2019 ، ديسمبر 2020.
تقرير الانجاز السنوى ، جهاز تنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة ومتناهية الصغر ، 2021.
قاعدة بيانات صندوق التنمية المحلية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، وزارة التنمية المحلية ، بيانات غير منشورة ، 2021 .
قانون تنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر فى مصر ، مادة 2 ، قانون 141 لسنة 2014
هيئة الرقابة المالية ، تقرير عن صناعة التمويل الأصغر فى مصر ، 2010
هيئة الرقابة المالية ، التقرير السنوى ، 2021
موقع هيئة الرقابة المالية ، تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .
يحي عبد الرحمن يحي ، اقتصاديات الاستثمار الزراعي في مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ،2013 .
Bondevik, Per N, "Microfinance: A Selective Introduction with Special Focus on HIV/AIDS", Norwegian Church Aid, Occasional Papers Number 5/03,http://english.nca.no/article/view/1683 , 2008
Consultative Group to Assist the Poor, https://www.cgap.org/
Deon Filmer , Lant H. Pritchett, Weak Links in the Chain II: A Prescription for Health Policy in Poor Countries ,The World Bank Research Observer, vol. 17, no. 1, The World Bank, 2002.
Deon Filmer, Disability, Poverty and Schooling in Developing Countries: Results from 14 household surveys, World Bank Economic Review, 2008.
EMF and USAID, Microfinance Programs Map ,2008
EMF. The Legal and Regulatory Environment for Microfinance in Egypt: Diagnostic Study with Focus on NGO Transformation Issues. 2009
Ghada Barsoum, Who gets Credit? The Gendered Division of Microfinance Programs in Egypt, Canadian Journal of Development Studies, 2006

Copyright: © 2021 by the authors. Licensee EJAR, EKB, Egypt. EJAR offers immediate open access to its material on the grounds that making research accessible freely to the public facilitates a more global knowledge exchange. Users can read, download, copy, distribute, print or share a link to the complete text of the application under Creative Commons BY-NC-SA 4.0 International License.

الملاحق

Table No. (1) Geographical Distribution of Financing Directed to Micro-Enterprises and Number of Projects at Daqahlia Gov. Centers Over the Period (2016/17-2020/21)

Center	Finance : 1000 L.E					Average	%
	2016/17	2017/18	2018/19	2019/20	2020/2021		
Mansoura	95.5	400.5	663	429	373	392.2	11.03
Talkha	39	33	265	20	60	83.4	2.35
Agah	11.5	133	943	244	385	343.3	9.65
Met Ghamr	211.5	131	279	169	79	173.9	4.89
Sinbillawain	23	54	469	750	894	438	12.32
Tma Alamded	285	132.5	697	314	341	353.9	9.95
Dekerns	97	93	761	130	97	235.6	6.63
Menyt Elnasr	0	0	199	97	25	64.2	1.81
Manzala	82.5	7	32	56	15	38.5	1.08
Mataria	0	0	15	0	145	32	0.90
Gamalia	91	8.5	25	15	25	32.9	0.93
Sherbin	132	182	245	252	609	284	7.99
Belqas	141	55	260	82	232	154	4.33
Bani Ebiad	30	50	329	448	843	340	9.56
Met Salsel	24	9	35	30	655	150.6	4.24
Mahalt Demjah	3	10	20	22	0	11	0.31
Elkordy	0	3	47	59	27	27.2	0.76
Nabaroh	13.5	10	205	660	1118	401.3	11.29
Total	**1279.5**	**1311.5**	**5489**	**3777**	**5923**	**3556**	**100**
Center	**Number of Project**					**Average**	**%**
	2016/17	**2017/18**	**2018/19**	**2019/20**	**2020/2021**		
Mansoura	20	51	76	39	40	45.2	11.9
Talkha	7	4	24	4	6	9	2.4
Agah	2	30	144	26	31	46.6	12.2
Met Ghamr	39	17	23	16	7	20.4	5.4
Sinbillawain	4	7	37	61	66	35	9.2
Tma Alamded	49	19	58	30	29	37	9.7
Dekerns	21	13	82	10	7	26.6	7.0
Menyt Elnasr	0	0	40	19	5	12.8	3.4
Manzala	16	2	4	8	3	6.6	1.7
Mataria	0	0	3	0	29	6.4	1.7
Gamalia	16	2	3	1	3	5	1.3
Sherbin	24	24	23	22	57	30	7.9
Belqas	24	6	18	8	16	14.4	3.8
Bani Ebiad	5	5	23	34	67	26.8	7.0
Met Salsel	5	2	5	4	71	17.4	4.6
Mahalt Demjah	1	2	4	4	0	2.2	0.6
Elkordy	0	1	7	9	5	4.4	1.2
Nabaroh	2	1	15	60	98	35.2	9.2
Total	235	186	589	355	540	381	100

Source: Local Development Fund Database**,** The Egyptian Village Building and Development Apparatus, Ministry of Local Development, Unpublished Data , 2021

Table No. (2) Geographical Distribution of Financing Directed to Micro-Enterprises and Number of Projects at Minia Gov. Centers Over the Period (2016/17-2020/21)

Center	Finance : 1000 L.E					Average	%
	2016/17	2017/18	2018/19	2019/20	2020/2021		
Minia	802.5	440	838	597	782	691.9	20.93
Eladwa	228	491	409	135	665	385.6	11.67
Bani Mazar	243.5	788	1113	1297	581	804.5	24.34
Mattay	290.5	165	500	292	657	380.9	11.52
Samalout	225	201	223	704	522	375	11.35
Abo Qorkas	112	24	192	176	509	202.6	6.13
Malawy	112.5	40	645	680	10	297.5	9.00
Der Mawas	21	18	128	41	277	97	2.93
Maghagha	5	15	107	140	84	70.2	2.12
Total	**2040**	**2182**	4155	4062	4087	**3305.2**	**100**
Center	**Number of Project**					**Average**	**%**
	2016/17	**2017/18**	**2018/19**	**2019/20**	**2020/2021**		
Minia	257	149	162	99	126	158.6	25.5
Eladwa	80	149	53	21	89	78.4	12.6
Bani Mazar	81	206	169	195	99	150	24.1
Mattay	72	27	60	42	69	54	8.7
Samalout	68	67	28	66	56	57	9.2
Abo Qorkas	33	8	28	30	75	34.8	5.6
Malawy	39	15	131	135	2	64.4	10.3
Der Mawas	6	6	12	7	36	13.4	2.2
Maghagha	0	5	19	20	16	12	1.9
Total	636	632	662	615	568	622.6	100.0

Source: Local Development Fund Database**,** The Egyptian Village Building and Development Apparatus, Ministry of Local Development, Unpublished Data , 2021